

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأتم التسليم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين وبعد.....

م/محاضرات مادة علم التفسير المرحلة الثانية

(١) المحاضرة الأولى: (مفهوم التفسير والتأويل)

التفسير والتأويل: القرآن الكريم هو مصدر التشريع الأول للأمة المحمدية، وعلى فقه معناه ومعرفة أسرارها والعمل بما فيه تتوقف سعادتها. ولا يستوي الناس جميعاً في فهم ألفاظه وعباراته مع وضوح بيانه وتفصيل آياته، فإن تفاوت الإدراك بينهم أمر لا مرأى فيه فالعامي يدرك من المعاني ظاهرها ومن الآيات مجملها، والذكي المتعلم يستخرج منها المعنى الرائع. وبين هذا وذاك مراتب فهم شتى، فلا غرو أن يجد القرآن من أبناء أمته اهتماماً بالغاً في الدراسة لتفسير غريب، أو تأويل تركيب.

معنى التفسير والتأويل:

التفسير في اللغة: تفعيل من الفسر بمعنى الإبانة والكشف وإظهار المعنى المعقول، وفعله: كضرب ونصر، يقال: فسر الشيء يفسر بالكسر ويفسره بالضم فسراً، وفسره: أبانه، والتفسير والفسر: الإبانة وكشف المغطى، وفي لسان العرب: الفسر كشف المغطى. والتفسير كشف المراد عن اللفظ المشكل. وفي القرآن: {وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} أي: بياناً وتفصيلاً والمزيد من الفعلين أكثر في الاستعمال، وقال ابن عباس في قوله تعالى: {وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا} أي تفصيلاً، وقال بعضهم: هو مقلوب من "سفر" ومعناه أيضاً: الكشف، يقال: سفرت المرأة سفوراً: إذا ألفت خمارها عن وجهها، وهي سافرة، وأسفر الصبح: أضاء، وإنما بنوه على التفعيل؛ لأنه للتكثير، كقوله تعالى: {يُذَبِّحُونَ أَبْنَاءَكُمْ} ١، وقوله: {وَوَعَلَّتِ الْأَبْوَابُ} ٢، فكأنه يتبع سورة بعد سورة، وآية بعد آية.

وقال الراغب: الفسر والسفر يتقارب معناهما كتقارب لفظيهما، لكل جعل الفسر لإظهار المعنى المعقول، وجعل السفر لإبراز الأعيان للأبصار، فقيل: سفرت المرأة عن وجهها، وأسفر الصبح.

والتفسير في الاصطلاح: عرّفه أبو حيان بأنه: "علم يبحث عن كيفية النطق بألفاظ القرآن، ومدلولاتها، وأحكامها الإفرادية والتركيبية، ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك".

ثم خرّج التعريف فقال: فقولنا: "علم"، هو جنس يشمل سائر العلوم، وقولنا: "يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن"، هذا هو علم القراءات، وقولنا: "ومدلولاتها" أي مدلولات تلك الألفاظ، وهذا هو علم اللغة الذي يُحتاج إليه في هذا العلم، وقولنا: "وأحكامها الإفرادية

والتركيبية"، هذا يشمل علم التصريف وعلم الإعراب، وعلم البيان، وعلم البديع، وقولنا: "ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب"، يشمل ما دلالاته عليه بالحقيقة، وما دلالاته عليه بالمجاز، فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصد عن الحمل على الظاهر صاد فيحتاج لأجل ذلك أن يعمل على غير الظاهر، وهو المجاز، وقولنا: "وتتمت لذلك". هو معرفة النسخ وسبب النزول، وقصة توضيح بعض ما انبهم في القرآن ونحو ذلك.

وقال الزركشي: التفسير: علم يفهم به كتاب الله المنزل على نبيه محمد، صلى الله عليه وسلم: وبيان معانيه، واستخراج أحكامه وحكمه والتأويل في اللغة: مأخوذ من الأول، وهو الرجوع إلى الأصل، يقال: آل إليه أولاً ومآلاً: رجع.. ويقال: أول الكلام تأويلًا وتأوله: دبره وقدره وفسره وعلى هذا: فتأويل الكلام في الاصطلاح له معنيان:

١- تأويل الكلام: بمعنى ما أوله إليه المتكلم أو ما يؤول إليه الكلام ويرجع، والكلام إنما يرجع ويعود إلى حقيقته التي هي عين المقصود. وهو نوعان: إنشاء وإخبار، ومن الإنشاء: الأمر.

فتأويل الأمر: هو الفعل المأمور به، ومن ذلك ما روي عن عائشة -رضي الله عنها- قالت: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول في ركوعه وسجوده: سبحانك اللهم وبحمدك اللهم اغفر لي، يتأول القرآن"، تعني قوله تعالى: {فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَغْفِرْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا}.

وتأويل الإخبار: هو عين المخبر إذا وقع. كقوله تعالى: {وَلَقَدْ جِئْنَاكُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَا عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ، هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ} ٣، فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وأنهم لا ينتظرون إلا تأويله، أي مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراتها، وما في الآخرة من الصحف والموازين والجنة والنار وغير ذلك. فحينئذ يقولون: {قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شَفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ}؟

٢- تأويل الكلام: أي تفسيره وبيان معناه. وهو ما يعنيه ابن جرير الطبري في تفسيره بقوله: "القول في تأويل قوله تعالى كذا وكذا"، وبقوله: "اختلف أهل التأويل في هذه الآية" فإن مراده التفسير..... ذلك هو معنى التأويل عند السلف.

والتأويل في عرف المتأخرين: هو صرف اللفظ عن المعنى الراجح إلى المعنى المرجوح لدليل يقتضيه - وهذا الاصطلاح لا يتفق مع ما يُراد بلفظ التأويل في القرآن عند السلف.

هذا ومن العلماء من يفرق بين المعنى، والتفسير، والتأويل، للفتاوت بينها لغة وإن كانت متقاربة، وقد نقل "الزركشي" هذا.

قال ابن فارس: معاني العبارات التي يعبر بها عن الأشياء ترجع إلى ثلاثة: المعنى، والتفسير، والتأويل، وهي وإن اختلفت فالمقاصد بها متقاربة:

فأما المعنى: فهو القصد والمراد، يقال: عنيت بهذا الكلام كذا، أي قصدت وعمدت، وهو مشتق من الإظهار، يقال: عنت القربة، إذا لم تحفظ الماء بل أظهرته، ومن هذا: عنوان الكتاب.

وأما التفسير في اللغة: فهو راجع إلى معنى الإظهار والكشف. وقال ابن الأنباري: قول العرب: فسرت الدابة وفسرتها، إذا ركضتها محصورة لينطلق حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضاً. فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به.

وأما التأويل: فأصله في اللغة من الأول، ومعنى قولهم: ما تأويل هذا الكلام؟ أي إلام تؤول العاقبة في المراد به؟ كقوله تعالى: {يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُ}، أي تُكشَفُ عَاقِبَتُهُ، ويقال: آل الأمر إلى كذا، أي صار إليه، وقال تعالى: {ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا}، وأصله من المأل، وهو العاقبة والمصير، وقد أولته فآل- أي صرفته فانصرف فكأن التأويل صرف الآية إلى ما تحتمله من المعاني. وإنما بنوه على التفعيل للتكثير.

٢) المحاضرة الثانية: (الفرق بين التفسير والتأويل)

اختلف العلماء في الفرق بين التفسير والتأويل وعلى ضوء ما سبق في معنى التفسير والتأويل نستطيع أن نستخلص أهم الآراء فيما يأتي:

١- إذا قلنا: إن التأويل هو تفسير الكلام وبيان معناه، فالتأويل والتفسير على هذا متقاربان أو مترادفان، ومنه دعوة رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لابن عباس: "اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل".

٢- وإذا قلنا: إن التأويل هو نفس المراد بالكلام، فتأويل الطلب نفس الفعل المطلوب، وتأويل الخبر نفس الشيء المُخبر به، فعلى هذا يكون الفرق كبيراً بين التفسير والتأويل؛ لأن التفسير شرح وإيضاح للكلام، ويكون وجوده في الذهن بتعقله، وفي اللسان بالعبرة الدالة عليه، أما التأويل فهو نفس الأمور الموجودة في الخارج، فإذا قيل: طلعت الشمس، فتأويل هذا هو نفس طلوعها، وهذا هو الغالب في لغة القرآن كما تقدم، قال تعالى: {أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ وَادْعُوا مَنِ اسْتَلَطَعْتُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنَّ كُنْتُمْ صَادِقِينَ بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعَلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ}، فالمراد بالتأويل وقوع المُخبر به.

٣- وقيل: التفسير: ما وقع مبيّناً في كتاب الله أو مُعَيِّناً في صحيح السُّنَّة؛ لأن معناه قد ظهر ووضح، والتأويل ما استنبطه العلماء، ولذا قال بعضهم: "التفسير ما يتعلق بالرواية، والتأويل ما يتعلق بالدراية".

٤- وقيل: التفسير: أكثر ما يُستعمل في الألفاظ ومفرداتها، والتأويل: أكثر ما يُستعمل في المعاني والجمل - وقيل غير ذلك.

شرف التفسير:

والتفسير من أجلّ علوم الشريعة وأرفعها قدرًا، وهو أشرف العلوم موضوعًا وغرضًا وحاجة إليه لأن موضوعه كلام الله تعالى الذي هو ينبوع كل حكمة. ومعدن كل فضيلة ولأن الغرض منه هو الاعتصام بالعروة الوثقى والوصول إلى السعادة الحقيقية وإنما اشتدت الحاجة إليه؛ لأن كل كمال ديني أو دنيوي لا بد وأن يكون موافقًا للشرع، وموافقته على العلم بكتاب الله.

شروط المفسر وآدابه:

البحث العلمي النزيه أساس المعرفة الحقة التي تعود على طلابها بالنفع، وثمرته من أشهى الأكل لغذاء الفكر وتنمية العقل، ولذلك فإن تهيؤ أسبابه لأي باحث أمر له اعتباره في نضج ثماره ودنو قطوفه، والبحث في العلوم الشرعية عامة وفي التفسير خاصة من أهم ما يجب الاعتناء به والتعرف على شروطه وآدابه، حتى يصفو مشربه، ويحفظ روعة الوحي وجلاله.

شروط المفسر:

وقد ذكر العلماء للمفسر شروطاً نجملها فيما يأتي:

١- صحة الاعتقاد: فإن العقيدة لها أثرها في نفس صاحبها، وكثيراً ما تحمل ذوبها على تحريف النصوص والخيانة في نقل الأخبار، فإذا صنف أحدهم كتاباً في التفسير أول الآيات التي تخالف عقيدته، وحملها باطل مذهبه، ليصد الناس عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.

٢- التجرد عن الهوى: فالأهواء تدفع أصحابها إلى نصره مذهبهم، فيغرون الناس بليين الكلام ولحن البيان، كدأب طوائف القدرية والرافضة والمعتزلة ونحوهم من غلاة المذاهب.

٣- أن يبدأ أولاً بتفسير القرآن بالقرآن، فما أجمل منه في موضع فإنه قد فصل في موضع آخر، وما اختصر منه في مكان فإنه قد بسط في مكان آخر.

٤- أن يطلب التفسير من السنة فإنها شارحة للقرآن موضحة له، وقد ذكر القرآن أن أحكام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إنما تصدر منه عن طريق الله: {إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ}، وذكر الله ن السنة مبينة للكتاب: {بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}، ولهذا قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه" يعني السنة. وقال الشافعي، رضي الله عنه: "كل ما حكم به رسول الله -صلى الله عليه وسلم- فهو مما فهمه من القرآن" وأمثلة هذا في القرآن كثيرة - جمعها صاحب "الإتقان" مرتبة مع السور في آخر فصل من كتابه كتفسير "السبيل" بالزاد والراحة، وتفسير "الظلم" بالشرك، وتفسير "الحساب اليسير" بالعرض.

٥- فإذا لم يجد التفسير من السنة رجع إلى أقوال الصحابة فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح.

٦- فإذا لم يجد التفسير في القرآن ولا في السنة ولا في أقوال الصحابة فقد رجع كثير من الأئمة في ذلك إلى أقوال التابعين، كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبیر، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، والربيع بن أنس، وقتادة والضحاك بن مزاحم، وغيرهم من التابعين، ومن التابعين من تلقى جميع التفسير عن الصحابة، وربما تكلموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والمعتمد في ذلك كله النقل الصحيح، ولهذا قال أحمد: "ثلاث كتب لا أصل لها: المغازي، والملاحم، والتفسير" يعني بهذا: التفسير الذي لا يعتمد على الروايات الصحيحة في النقل.

٧- العلم باللغة العربية وفروعها: فإن القرآن نزل بلسان عربي، ويتوقف فهمه على شرح مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع، قال مجاهد: "لا يحل لأحد يؤمن بالله واليوم الآخر أن يتكلم في كتاب الله إذا لم يكن عالمًا بلغات العرب".

والمعاني تختلف باختلاف الإعراب، ومن هنا مست الحاجة إلى اعتبار علم النحو. والتصريف الذي تُعرف به الأبنية، والكلمة المبهمة يتضح معناها بمصادرها ومشتقاتها. وخواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدلالة وخفائها. ثم من ناحية وجوه تحسين الكلام -وهي علوم البلاغة الثلاثة: المعاني والبيان والبديع- من أعظم أركان المفسر. إذ لا بد له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يُدرك الإعجاز بهذه العلوم.

٨- العلم بأصول العلوم المتصلة بالقرآن، كعلم القراءات؛ لأن به يعرف كيفية النطق بالقرآن ويترجح بعض وجوه الاحتمال على بعض، وعلم التوحيد، حتى لا يؤول آيات الكتاب التي في حق الله وصفاته تأويلًا يتجاوز به الحق، وعلم الأصول، وأصول التفسير خاصة مع التعمق في أبوابه التي لا يتضح المعنى ولا يستقيم المراد بدونها، كمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، ونحو ذلك.

٩- دقة الفهم التي تمكن المفسر من ترجيح معنى على آخر، أو استنباط معنى يتفق مع نصوص الشريعة.

٣) المحاضرة الثالثة: (أهمية التفسير)

منذ أن أنزل الله عز وجل القرآن الكريم على رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن الأمر واضحاً أمام الكثير من الناس، لذا فقد أجتهد الفقهاء والعلماء في تفسير القرآن الكريم بما يتناسب مع الموقف الذي أنزل الله عز وجل تلك الآية بها حتى لا يحدث خطأ في الأمر وأن يتمكن الناس من معرفة دلالة كل حرف جاء في القرآن الكريم وأن يتم حفظه بفهم ووعي تام، ويوجد اليوم الكثير من كتب التفسير التي تخص كبار العلماء والمفسرين والذين اجتهدوا في شرح كل ما ورد في القرآن الكريم.

مفهوم علم التفسير

يتم توضيح مفهوم علم التفسير بناء على اللغة والاصطلاح أما مفهوم التفسير في اللغة فهو يأتي من كلمة المفسر والتي تعني الكشف عن الأمور والتي تعني أنه قد تم الكشف عن كل ما ورد في القرآن الكريم، وفي الاصطلاح يعد التفسير علم من العلوم التي تهتم بفهم وشرح القرآن الذي نزل به الله عز وجل على رسول الله صلى الله عليه وسلم، عملاً على تسهيل فهم القرآن على جميع البشر وما هو المراد من نزول تلك الآيات على الناس.

كما يعرف بكونه العلم الذي يبحث خلاله المفسر عن الطريقة الخاصة بنطق كلمات القرآن الكريم، وما هي أحكام القرآن الكريم والقصة التي تخص نزول الآيات على رسول الله صلى الله عليه وسلم.

أهمية علم التفسير:

علم التفسير من بين العلوم النافعة فهو العلم المتعلق بكتاب الله عز وجل وعلم التفسير تعرف من خلاله كافة المعاني التي وردت في القرآن الكريم والتي يتم من خلالها مساعدة الشخص للوصول إلى العمل الصالح، ونيل رضوان من الله عز وجل وأن يعمل الشخص بكل ما ورد في القرآن الكريم من تعاليم وأحكام والبعد عن ما نهى وحرّم الله عز وجل، ومن خلال التفسير تمكن الشخص من معرفة الحق من الباطل كما يزول من خلاله أي لبس من الوارد أن يتعرض له الشخص، كما أن الفقيه يتمكن من خلال علم التفسير من الوصول إلى كافة الأحكام الشرعية حيث يعد القرآن الكريم هو الدليل الأول الذي يتمكن من خلاله الإنسان معرفة كافة الأحكام التي أنزلها الله عز وجل، وقد وردت الكثير من الآيات في القرآن الكريم التي تم من خلالها حث الشخص المسلم على فهم القرآن بشكل صحيح حتى يتمكن من عرفه مقصد الله عز وجل من الأمر وأن لا يختلط عليه الأمر، لذا لابد على الشخص المفسر أن يكون محيط ببعض العلوم الهامة حتى يتمكن من تفسير القرآن صحيحاً، كما يوجد بالطبع أهمية كبيرة في علم التفسير والتي تخص الكثير من الأمور التي يحتاج لها الشخص المسلم في الحياة، حيث يعد علم التفسير من أجل العلوم وقد رفع الله عز وجل منازل أهل العلم في الدنيا والآخرة وعن الأهمية التي توجد في علم التفسير فهي على النحو التالي:

١- هي الوسيلة الوحيدة التي نتمكن من خلاله معرفة وفهم كلام الله الوارد في القرآن الكريم والوصول إلى المقصد من وراء ذلك الكلام.

٢- علم التفسير من العلوم التي تحقق للشخص معرفة الكثير من الأمور التي يجهلها حيث نجد أن الناس يتفاوتون في فهم القرآن الكريم وما ورد به.

٣- يعد العمل في التفسير والاجتهاد في معرفة القصد من كلام الله عز وجل من أشرف الأعمال حيث يعد القرآن الكريم أشرف شيء وجد على الأرض وقد تعهد الله عز وجل بحفظه حتى تقوم الساعة.

٤- رفع الله عز وجل درجات العلماء والمفسرين في الحياة الدنيا والآخرة بعلمهم واجتهادهم في الحياة الدنيا لتوصيل العلم إلى الناس وقد ورد في القرآن الكريم كل ما يخص الحياة من معلومات مثل الزواج والطلاق والمواريث والصدقة والدين وغيرهم من الأشياء الدراجة في الحياة وما هو الحكمة من كل شيء يحدث من حولنا.

٥- كما أن الشخص الذي يقوم بتفسير القرآن الكريم من حاملي الأمانة وورثة الرسل على الأرض وحمل الأمانة ومبلغها كانت من وظائف رسل الله عز وجل في الأرض.

٦- كما أن المفسر يقضى الكثير من الوقت بصحبة القرآن الكريم ويحفظه وهو خير صحبة في الحياة والآخرة.

٧- أن تعلم الكثير من الأمور التي تخص الأديان الأخرى وما لهم وما عليهم وما على المسلم تجاه أصحاب الأديان الأخرى.

٨- كما يمكن التفسير الصحيح للقرآن الكريم الإنسان من معاملة الأعداء بطريقة معينة تناسب مع نوع العدو الذي يقف أمامك.

٤) المحاضرة الرابعة: (أقسام التفسير)

أولاً: التفسير بالمأثور: هو الذي يعتمد على صحيح المنقول بالمراتب التي ذكرت سابقاً في شروط المفسر، من تفسير القرآن بالقرآن، أو بالسنة؛ لأنها جاءت مبيّنة لكتاب الله، أو بما روي عن الصحابة؛ لأنهم أعلم الناس بكتاب الله، أو بما قاله كبار التابعين؛ لأنهم تلقوا ذلك غالباً عن الصحابة.

وهذا المسلك يتوخى الآثار الواردة في معنى الآية فيذكرها، ولا يجتهد في بيان معنى من غير أصل، ويتوقف عما لا طائل تحته ولا فائدة في معرفته ما لم يرد فيه نقل صحيح.

قال ابن تيمية: يجب أن يُعلم أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بيّن لأصحابه معاني القرآن، كما بيّن لهم ألفاظه، فقوله تعالى: {لَتُنَبِّئَنَّ لِلنَّاسِ مَا نَزَّلَ إِلَيْهِمْ}، يتناول هذا وهذا، وقد قال أبو عبد الرحمن السلمي: حدثنا الذين كانوا يقرئونا القرآن. كعثمان بن عفان، وعبد الله بن مسعود وغيرهما، أنهم كانوا إذا تعلموا من النبي -صلى الله عليه وسلم- عشر آيات لم يتجاوزوها حتى يعلموا ما فيها من العلم والعمل، قالوا: فتعلمنا القرآن والعلم والعمل جميعاً، ولهذا كانوا يبقون مدة في حفظ السورة، قال أنس: "كان الرجل إذا قرأ البقرة وآل عمران جدّ فينا" رواه أحمد في مسنده". وأقام ابن عمر على حفظ البقرة ثماني سنين، أخرجه مالك في الموطأ، وذلك أن الله تعالى قال: {كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ}، وقال: {أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ}، وتدبر الكلام بدون فهم معانيه لا يمكن، وأيضاً فالعادة تمنع أن يقرأ قوم كتاباً ي فن من العلم كالطب والحساب ولا يستشروه. فكيف بكلام الله الذي هو عصمتهم، وبه نجاتهم وسعادتهم وقيام دينهم ودنياهم.

ومن التابعين من أخذ التفسير كله عن الصحابة، عن مجاهد قال: "عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أستوقفه عند كل آية وأسأله عنها".

الاختلاف فيه:

والتفسير بالمأثور يدور على رواية ما نُقل عن صدر هذه الأمة، وكان الاختلاف بينهم قليلاً جداً بالنسبة إلى من بعدهم، وأكثره لا يعدو أن يكون خلافاً في التعبير مع اتحاد المعنى، أو يكون من تفسير العام ببعض أفرادها على طريق التمثيل، قال ابن تيمية: "والخلاف بين السلف في التفسير

قليل، وغالب ما يصح عنهم من الخلاف يرجع إلى اختلاف تنوع لا اختلاف تضاد، وذلك نوعان:

أحدهما: أن يعبر واحد منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه تدل على معنى في المسمى غير المعنى الآخر مع اتحاد المسمى، كتفسيرهم: {الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} قال بعضهم: القرآن أي اتباعه، وقال بعضهم: الإسلام، فالقولان متفقان؛ لأن دين الإسلام هو اتباع القرآن، ولكن كل منهما نبه على وصف غير الوصف الآخر.

الثاني: أن يذكر كل منهما من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبية المستمع على النوع، ومثاله: ما نُقِلَ في قوله تعالى: {ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ}، قيل: السابق: الذي يصلي في أول الوقت، والمقتصد: الذي يصلي في أثنائه، والظالم لنفسه: الذي يؤخر العصر إلى الاصفرار - وقيل: السابق: المحسن بالصدقة مع الزكاة، والمقتصد: الذي يؤدي الزكاة المفروضة فقط، والظالم: مانع الزكاة، وقد يكون الاختلاف لاحتمال اللفظ الأمرين، كلفظ "عسعس" الذي يراد به إقبال الليل وإدباره، أو لأن الألفاظ التي عبر بها عن المعاني متقاربة، كما إذا فسر بعضهم "تبسل" بتحبس، وبعضهم بترهن؛ لأن كلا منهما قريب من الآخر.

تجنب الإسرائيليات:

وربما كان الاختلاف فيما لا فائدة فيه ولا حاجة بنا إلى معرفته مما وقع فيه بعض المفسرين في نقل إسرائيلييات عن أهل الكتاب، كاختلافهم في أسماء أصحاب الكهف، ولون كلبهم، وعددهم، وقد قال الله تعالى: {قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعَدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ فَلَا تُمَارِ فِيهِمْ إِلَّا مِرَاءً ظَاهِرًا}، واختلافهم في قدر سفينة نوح وخبثها، وفي اسم الغلام الذي قتله الخضر، وفي أسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم، وفي نوع شجرة عصا موسى، ونحو ذلك. فهذه الأمور طريق العلم بها النقل. فما كان منه منقولاً نقلاً صحيحاً عن النبي -صلى الله عليه وسلم- قبلاً، وإلا توقفنا عنه، وإن كانت النفس تسكن إلى ما نُقِلَ عن الصحابة؛ لأن نقلهم عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين حكم التفسير بالمأثور:

التفسير بالمأثور هو الذي يجب اتباعه والأخذ به؛ لأنه طريق المعرفة الصحيحة. وهو آمن سبيل للحفظ من الزلل والزيغ في كتاب الله. وقد روي عن ابن عباس أنه قال: "التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها، وتفسير لا يعذر أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه أحد إلا الله".

فالذي تعرفه العرب هو الذي يرجع فيه إلى لسانهم ببيان اللغة.

والذي لا يعذر أحد بجهله: هو ما يتبادر فهم معناه إلى الأذهان من النصوص المتضمنة شرائع الأحكام ودلائل التوحيد ولا لبس فيها، فكل امرئ يدرك معنى التوحيد من قوله تعالى: {فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ}، وإن لم يعلم أن هذه العبارة وردت بطريق النفي والاستثناء فهي دالة على الحصر.

وأما ما لا يعلمه إلا الله: فهو المغيبات، كحقيقة قيام الساعة، وحقيقة الروح.

وأما ما يعلمه العلماء: فهو الذي يرجع إلى اجتهادهم المعتمد على الشواهد والدلائل دون مجرد الرأي، من بيان مُجمل، أو تخصيص عام، أو نحو ذلك.

وقد ذكر ابن جرير الطبري نحو هذا. فقال: "فقد تبين ببيان الله جل ذكره: أن مما أنزل الله من القرآن على نبيه -صلى الله عليه وسلم- ما لا يوصل إلى علم تأويله إلا ببيان الرسول -صلى الله عليه وسلم- وذلك تأويل جميع ما فيه: من وجوه أمره -واجبه وندبه وإرشاده- وصنوف نهيه، ووظائف حقوقه وحدوده، ومبالغ فرائضه، ومقادير اللزوم بعض خلقه لبعض، وما أشبه ذلك من إحكام آية التي لم يُدرك علمها إلا ببيان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لأمته، وهذا وجه لا يجوز لأحد القول فيه إلا ببيان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- له تأويله بنص منه عليه، أو بدلالة قد نصبها دالة أمته على تأويله.

وإن منه ما لا يعلم تأويله إلا الله الواحد القهار، وذلك ما فيه من الخبر عن آجال حادثة، وأوقات آتية، كوقت قيام الساعة، والنفخ في الصور، ونزول عيسى ابن مريم، وما أشبه ذلك: {يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لَا يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلَّا هُوَ ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا تَأْتِيكُمْ إِلَّا بَغْتَةً يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَافِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ}.

وإن منه ما يعلم تأويله كل ذي علم باللسان الذي نزل به القرآن، وذلك إقامة إعرابه، ومعرفة المسميات بأسمائها اللازمة غير المشترك فيها، والموضوعات بصفات الخاصة دون ما سواها، فإن ذلك لا يجمله أحد منهم، وذلك كسامع منهم لو سمع تالياً يتلو: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ}، لم يجهل أن معنى الإفساد هو ما ينبغي تركه مما هو مضر، وأن الإصلاح هو ما ينبغي فعله مما فعله منفعة، وإن جهل المعاني التي جعلها الله إفساداً، والمعاني التي جعلها الله إصلاحاً

٥) المحاضرة الخامسة: (الماخذ الموجهة للتفسير المأثور وميزاته)

قيمة التفسير المأثور عن الصحابة:

أطلق الحاكم في المستدرک: أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي، له حكم المرفوع، فكأنه رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعزا هذا القول للشيخين حيث يقول في المستدرک: "ليعلم طالب الحديث، أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل - عند الشيخين - حديث مسند" ولكن قيّد ابن الصلاح، والنووي، وغيرهما، هذا الإطلاق، بما يرجع إلى أسباب النزول، وما لا مجال للرأي فيه، قال ابن الصلاح في مقدمته: "ما قيل من أن تفسير الصحابي حديث مسند، فإنما ذلك في تفسير يتعلق بسبب نزول آية يخبر به الصحابي، أو نحو ذلك مما لا يمكن أن يؤخذ إلا عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا مدخل للرأي فيه، كقول جابر رضى الله عنه: كانت اليهود تقول: مَنْ أتى امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولد أحول، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ} من أتى امرأته من دُبُرِها في قُبُلِها جاء الولد أحول، فأنزل الله عزَّ وجلَّ: {نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ}

... الآية، فأما سائر تفاسير الصحابة التي لا تشتمل على إضافة شيء إلى الرسول صلى الله عليه وسلم فمعدودة في الموقوفات".

ولكننا نجد الحاكم نفسه قد صرّح في "معرفة علوم الحديث" بما ذهب إليه ابن الصلاح وغيره حيث قال: ومن الموقوفات ما حدثناه أحمد بن كامل بسنده عن أبي هريرة في قوله: {لَوَاحَةٌ لِلْبَشَرِ}.. قال: تلقاهم جهنم يوم القيامة فتلقفهم لفحة فلا تترك لحماً على عظم، قال: فهذا وأشباهه يُعدّ في تفسير الصحابة من الموقوفات، فأما ما نقول: إن تفسير الصحابة مسند، فإنما نقوله في غير هذا النوع.. " ثم أورد حديث جابر في قصة اليهود وقال: "فهذا وأشباهه مسند ليس بموقوف، فإن الصحابي الذي شهد الوحي والتنزيل فأخبر عن آية من القرآن أنها نزلت في كذا فإنه حديث مسند".

فالحاكم قيّد في "معرفة علوم الحديث" ما أطلق في "المستدرک"، فاعتمد الناس ما قيّد، وتركوا ما أطلق، وعلّل السيوطي في "التدريب" إطلاق الحاكم بأنه كان حريصاً على جمع الصحيح في "المستدرک" حتى أورد فيه ما ليس من شرط المرفوع، ثم اعترض بعد ذلك على الحاكم، حيث عدّ الحديث المذكور عن أبي هريرة من الموقوف، وليس كذلك؛ لأنه يتعلق بذكر الآخرة، وهذا لا مدخل للرأي فيه، فهو من قبيل المرفوع.

وبعد هذا كله نخلص بهذه النتائج.

أولاً: تفسير الصحابي له حكم المرفوع، إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول، وكل ما ليس للرأي فيه مجال، أما ما يكون للرأي فيه مجال، فهو موقوف عليه ما دام لم يسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم.

ثانياً: ما حُكِمَ عليه بأنه من قبيل المرفوع لا يجوز رده اتفاقاً، بل يأخذه المفسر ولا يعدل عنه إلى غيره بأية حال.

ثالثاً: ما حُكِمَ عليه بالوقف، تختلف فيه أنظار العلماء:

فذهب فريق: إلى أن الموقوف على الصحابي من التفسير لا يجب الأخذ به لأنه لمّا لم يرفعه، عُلِمَ أنه اجتهد فيه، والمجتهد يُخطئ ويُصيب، والصحابة في اجتهادهم كسائر المجتهدين.

وذهب فريق آخر إلى أنه يجب الأخذ به والرجوع إليه، لظن سماعهم له من رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولأنهم إن فسّروا برأيهم فرأيهم أصوب، لأنهم أدري الناس بكتاب الله، إذ هم أهل اللسان، ولبركة الصحابة والتخلق بأخلاق النبوة، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح، لا سيما علماؤهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة، وعبد الله بن مسعود، وابن عباس وغيرهم.

قال الزركشي في "البرهان": "اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد. والأول: إما أن يرد عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو الصحابة، أو رؤوس التابعين، فالأول يُبحث فيه عن صحة السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي، فإن فسّره من حيث اللغة فهم أهل اللسان فلا شك في اعتماده، أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه".

وقال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: " ... وحينئذ إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة، رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك، لِمَا شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولِمَا لهم من الفهم التام، والعلم الصحيح، والعمل الصالح، لا سيما علماءهم وكبرائهم، كالأئمة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود رضى الله عنهم".

وهذا الرأي الأخير هو الذى تميل إليه النفس، ويطمئن إليه القلب لِمَا ذكر.

مميزات التفسير في هذه المرحلة:

يمتاز التفسير في هذه المرحلة بالمميزات الآتية:

أولاً: لم يُفسَّر القرآن جميعه، وإنما فُسِّر بعض منه، وهو ما غمض فهمه وهذا الغموض كان يزداد كلما بُعد الناس عن عصر النبي صلى الله عليه وسلم والصحابة، فكان التفسير يتزايد تبعاً لتزايد هذا الغموض، إلى أن تم تفسير آيات القرآن جميعها.

ثانياً: قلة الاختلاف بينهم في فهم معانيه، وسنعرض لهذا الموضوع بتوسع فيما بعد إن شاء الله تعالى.

ثالثاً: كانوا كثيراً ما يكتفون بالمعنى الإجمالي، ولا يلزمون أنفسهم بتفهم معانيه تفصيلاً، فيكفى أن يفهموا من مثل قوله تعالى: {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا} .. أنه تعداد لنعم الله تعالى على عباده.

رابعاً: الاقتصار على توضيح المعنى اللغوي الذى فهموه بأخصر لفظ، مثل قولهم: {غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ} .. أي: غير متعرض لمعصية، فإن زادوا على ذلك فمما عرفوه من أسباب النزول.

خامساً: ندرة الاستنباط العلمي للأحكام الفقهية من الآيات القرآنية وعموم وجود الانتصار للمذاهب الدينية بما جاء في كتاب الله، نظراً لاتحادهم في العقيدة، ولأن الاختلاف المذهبي لم يبق إلا بعد عصر الصحابة رضى الله عنهم.

سادساً: لم يُدَوَّن شيء من التفسير في هذا العصر، لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني. نعم أثبت بعض الصحابة بعض التفسير في مصاحفهم فظنها بعض المتأخرين من وجوه القرآن التي نزل بها من عند الله تعالى.

سابعاً: اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكل الحديث، بل كان جزءاً منه وفرعاً من فروعها، ولم يتخذ التفسير له شكلاً منظماً، بل كانت هذه التفسيرات تُروى منثورة لآيات متفرقة، كما كان الشأن في رواية الحديث، فحديث صلاة بجانب حديث جهاد، بجانب حديث ميراث، بجانب حديث في تفسير آية ... وهكذا.

وليس المعترض أن يعترض علينا بتفسير ابن عباس، فإنه لا تصح نسبته إليه، بل جمعه الفيروز أبادى ونسبه إليه، معتمداً في ذلك على رواية واهية، هي رواية محمد بن مروان السدى، عن الكلبى، عن أبى صالح، عن ابن عباس وهذه هي سلسلة الكذب كما قيل.

٦) المحاضرة السادسة: (قيمة التفسير المأثور عن التابعين وميزاته)

قيمة التفسير المأثور عن التابعين:

اختلف العلماء في الرجوع إلى تفسير التابعين والأخذ بأقوالهم إذا لم يُؤثر في ذلك شيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم، أو عن الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين.

فُنقل عن الإمام أحمد رضى الله عنه روايتان في ذلك: رواية بالقبول، ورواية بعدم القبول، وذهب بعض العلماء: إلى أنه لا يُؤخذ بتفسير التابعي، واختاره ابن عقيل، وحكى عن شعبة. واستدل أصحاب هذا الرأي على ما ذهبوا إليه: بأن التابعين ليس لهم سماع من الرسول صلى الله عليه وسلم، فلا يمكن الحمل عليه كما قيل في تفسير الصحابي: إنه محمول على سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم. وبأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد وظن ما ليس بدليل دليلاً، ومع ذلك فعدالة التابعين غير منصوص عليها كما نُصَّ على عدالة الصحابة. نُقل عن أبي حنيفة أنه قال: "ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلى الرأس والعين، وما جاء عن الصحابة تخيرنا، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال".

وقد ذهب أكثر المفسرين: إلى أنه يُؤخذ بقول التابعي في التفسير، لأن التابعين تلقوا غالب تفسيراتهم عن الصحابة، فمجاهد مثلاً يقول: عرضت المصحف على ابن عباس ثلاث عرضات من فاتحته إلى خاتمته، أوقفه عند كل آية منه وأسأله عنها. وقتادة يقول: ما في القرآن آية إلا وقد سمعتُ فيها شيئاً. ولذا حكى أكثر المفسرين أقوال التابعين في كتبهم ونقلوها عنهم مع اعتمادهم لها.

والذى تميل إليه النفس: هو أن قول التابعي في التفسير لا يجب الأخذ به إلا إذا كان مما لا مجال للرأي فيه، فإنه يُؤخذ به حينئذ عند عدم الريبة، فإن ارتبنا فيه، بأن كان يأخذ من أهل الكتاب، فلنا أن نترك قوله ولا نعتمد عليه، أما إذا أجمع التابعون على رأى فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره.

قال ابن تيمية: قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حُجَّة، فكيف تكون حُجَّة في التفسير؟ بمعنى أنها لا تكون حُجَّة على غيرهم ممن خالفهم، وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يُرتاب في كونه حُجَّة فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حُجَّة على بعض ولا على من بعدهم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن، أو السُّنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك.

مميزات التفسير في هذه المرحلة:

يمتاز التفسير في هذه المرحلة بالمميزات الآتية:

أولاً: دخل في التفسير كثير من الإسرائيليات والنصرانيات، وذلك كثرة من دخل من أهل الكتاب في الإسلام، وكان لا يزال عالقاً بأذهانهم من الأخبار ما لا يتصل بالأحكام الشرعية، كأخبار

بدء الخليفة، وأسرار الوجود، وبدء الكائنات. وكثير من القصص. وكانت النفوس ميّالة لسماع التفاصيل عما يشير إليه القرآن من أحداث يهودية أو نصرانية، فتساهل التابعون فزجوا في التفسير بكثير من الإسرائيليات والنصرانيات بدون تحرّ ونقد. وأكثر من روى عنه في ذلك من مسلمي أهل الكتاب: عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج. ولا شك أن الرجوع إلى هذه الإسرائيليات في التفسير أمر مأخوذ على التابعين كما هو مأخوذ على من جاء بعدهم.

وسنأتي بعرض لهذه الناحية عرضاً موسعاً عند الكلام عن أسباب الضعف في رواية التفسير المأثور إن شاء الله تعالى.

ثانياً: ظل التفسير محتفظاً بطابع التلقي والرواية، إلا أنه لم يكن تلقياً ورواية بالمعنى الشامل كما هو الشأن في عصر النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، بل كان تلقياً ورواية يغلب عليهما طابع الاختصاص، فأهل كل مصر يعنون - بوجه خاص - بالتلقي والرواية عن إمام مصرهم، فالمكيون عن ابن عباس، والمدنيون عن أبي، والعراقيون عن ابن مسعود... وهكذا.

ثالثاً: ظهرت في هذا العصر نواة الخلاف المذهبي، فظهرت بعض تفسيرات تحمل في طياتها هذه المذاهب، فنجد مثلاً قتادة بن دعامة السدوسي يُنسب إلى الخوض في القضاء والقدر ويُنهم بأنه قدرى، ولا شك أن هذا أثر على تفسيره، ولهذا كان يتحرج بعض الناس من الرواية عنه. ونجد الحسن البصري قد فسّر القرآن على إثبات القدر، ويكفر من يكذب به كما ذكرنا ذلك في ترجمته.

رابعاً: كثرة الخلاف بين التابعين في التفسير عما كان بين الصحابة رضوان الله عليهم، وإن كان اختلافاً قليلاً بالنسبة لما وقع بعد ذلك من متأخري المفسرين.

(٧) المحاضرة السابعة: (التفسير بالرأي)

التفسير بالرأي: هو ما يعتمد فيه المفسر في بيان المعنى على فهمه الخاص واستنباطه بالرأي المجرد - وليس منه الفهم الذي يتفق مع روح الشريعة، ويستند إلى نصوصها - فالرأي المجرد الذي لا شاهد له مدعاة للشطط في كتاب الله، وأكثر الذين تناولوا التفسير بهذه الروح كانوا من أهل البدع الذين اعتقدوا مذاهب باطلة وعمدوا إلى القرآن فتأولوه على رأيهم وليس لهم سلف من الصحابة والتابعين لا في رأيهم ولا في تفسيرهم، وقد صنّفوا تفاسير على أصول مذهبهم، كتفسير عبد الرحمن بن كيسان الأصم، والجبائي، وعبد الجبار، والرماني، والزمخشري وأمثالهم.

ومن هؤلاء من يكون حسن العبارة يدس مذهبه في كلام يروج على كثير من الناس كما صنع صاحب الكشاف في اعتراضاته وإن كان بعضهم أخف من بعض، فمنهم طوائف من أهل الكلام أولت آيات الصفات بما يتفق مع مذهبها، وهؤلاء أقرب إلى أهل السنة من المعتزلة، إلا أنهم حين جاءوا بما يخالف مذهب الصحابة والتابعين فقد شاركوا المعتزلة وغيرهم من أهل البدع.

حكم التفسير بالرأي:

وتفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل حرام لا يجوز تعاطيه، قال تعالى: {وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ} ، وقال، صلى الله عليه وسلم: "من قال في القرآن برأيه -أو بما لا يعلم- فليتبوأ مقعده من النار" ، وفي لفظ: "من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ".

ولهذا تخرج السلف عن تفسير ما لا علم لهم به، فقد روي عن يحيى بن سعيد عن سعيد بن المسيب: أنه كان إذا سئل عن تفسير آية من القرآن قال: "إننا لا نقول في القرآن شيئاً".

وأخرج أبو عبيد القاسم بن سلام: "أن أبا بكر الصديق، رضي الله عنه سئل عن الأب في قوله تعالى: {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا}، فقال: "أي سماء تظلني؟ وأي أرض تقلني؟ إذا قلت في كلام الله ما لا أعلم".

قال الطبري: "وهذه الأخبار شاهدة لنا على صحة ما قلنا: من أن ما كان من تأويل أي القرآن الذي لا يُدرك علمه إلا بنص بيان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو بنصبه الدلالة عليه، فغير جائز لأحد القيل فيه برأيه، بل القائل في ذلك برأيه -وإن أصاب الحق فيه- فمخطئ فيما كان من فعله، بقيله فيه برأيه؛ لأن إصابته ليست إصابة موقن أنه محق، وإنما هي إصابة خارص وضان، والقائل في دين الله بالظن، قائل على الله ما لا يعلم، وقد حرم الله جل ثناؤه ذلك في كتابه على عباده، فقال: {قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَالْأِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزَّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ}

فهذه الآثار وما شاكلها عن أئمة السلف محمولة على تخرجهم من الكلام في التفسير بما لا علم لهم به. أما من تكلم بما يعلم من ذلك لغة وشرعاً فلا حرج عليه ولهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوال في التفسير -ولا منافاة- لأنهم تكلموا فيما علموه، وسكتوا عما جهلوه، وهذا هو الواجب على كل إنسان، ويكون الأمر أشد نكيراً لو ترك التفسير بالمأثور الصحيح وعدل عنه إلى القول برأيه، قال شيخ الإسلام ابن تيمية: "وفي الجملة من عدل عن مذاهب الصحابة والتابعين وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً، بل مبتدعاً؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله، صلى الله عليه وسلم".

وقال الطبري: "فأحق المفسرين بإصابة الحق في تأويل القرآن -الذي إلى علم تأويله للعباد سبيل- أوضحهم حجة فيما تأول وفسر، مما كان تأويله إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- دون سائر أمته، من أخبار رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الثابتة عنه، أما من جهة النقل المستفيض فيما وجد فيه من ذلك عنه النقل المستفيض، وإما من جهة نقل العدول الأثبات، فيما لم يكن فيه عنه النقل المستفيض، أو من جهة الدلالة المنصوبة على صحته، وأصحهم برهاناً - فيما ترجم وبيّن من ذلك - مما كان مدرّكاً علمه من جهة اللسان، إما بالشواهد من أشعارهم السائرة، وإما من منطقتهم ولغاتهم المستفيضة المعروفة، كائناً من كان ذلك المتأول والمفسر، بعد أن لا يكون خارجاً تأويله وتفسيره ما تأول وفسر من ذلك، عن أقوال السلف من الصحابة والأئمة، والخلف من التابعين وعلماء الأمة"

٨) المحاضرة الثامنة: (الإسرائيليات)

لليهودية ثقافتها الدينية التي تُستمد من التوراة. وللنصرانية ثقافتها الدينية التي تُستمد من الإنجيل. وقد انضوى تحت لواء الإسلام منذ ظهوره كثير من اليهود والنصارى، وهؤلاء وأولئك ثقافتهم الدينية، وقد اشتمل القرآن على كثير مما جاء في التوراة والإنجيل ولا سيما ما يتعلق بقصص الأنبياء وأخبار الأمم، ولكن القصص القرآني يجمل القول مستهدفاً مواطن العبرة والعظة دون ذكر للتفاصيل الجزئية كتاريخ الوقائع، وأسماء البلدان والأشخاص، أما التوراة فإنها تتعرض مع شروحها للتفاصيل والجزئيات، وكذلك الإنجيل، وحيث دخل أهل الكتاب في الإسلام فقد حملوا معهم ثقافتهم الدينية من الأخبار والقصص الديني، وهؤلاء حين يقرءون قصص القرآن قد يتعرضون لذكر التفاصيل الواردة في كتبهم، وكان الصحابة يتوقفون إزاء ما يسمعون من ذلك، امتثالاً لقول رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "لا تصدقوا أهل الكتاب ولا تكذبوهم، وقولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا"، وقد يدور حوار بينهم وبين أهل الكتاب في شيء من تلك الجزئيات، ويقبل الصحابة بعض ذلك ما دام لا يتعلق بالعقيدة ولا يتصل بالأحكام، ثم يتحدثون به، لما فهموه من الإباحة في قوله، صلى الله عليه وسلم: "بلغوا عني ولو آية، وحدثوا عن بني إسرائيل ولا حرج، ومن كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار". أي حدثوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، أما ما جاء في الحديث الأول: "لا تُصدقوا أهل الكتاب ولا تُكذبوهم" فهو محمول على ما إذا كان ما يخبرون به محتملاً؛ لأن يكون صدقاً، ولأن يكون كذباً، فلا تعارض بين الحديثين.

تلك الأخبار التي تحدث بها أهل الكتاب الذين دخلوا في الإسلام هي التي يُطلق عليها الإسرائيليات من باب التغليب للجانب اليهودي على الجانب النصراني، حيث كان النقل عن اليهود أكثر لشدة اختلاطهم بالمسلمين منذ بدأ ظهور الإسلام. وكانت الهجرة إلى المدينة.

ولم يأخذ الصحابة عن أهل الكتاب شيئاً في تفسير القرآن من الأخبار الجزئية سوى القليل النادر. فلما جاء عهد التابعين وكثر الذين دخلوا في الإسلام من أهل الكتاب كثر أخذ التابعين عنهم، ثم عظم شغف من جاء بعدهم من المفسرين بالإسرائيليات، قال ابن خلدون: "وإذا تشوقوا إلى معرفة شيء مما تتشوق إليه النفوس البشرية في أسباب المكونات، وبدء الخليقة، وأسرار الوجود، فإنما يسألون عنه أهل الكتاب قبلهم، ويستفيدونه منهم، وهم أهل التوراة من اليهود، ومن تبع دينهم من النصارى ... فامتلت التفسير من المنقولات عنهم".

ولم يكن المفسرون يتحرون صحة النقل فيما يأخذونه من هذه الإسرائيليات، ومنها ما هو فاسد باطل، لذا كان على من يقرأ في كتبهم أن يتجاوز عما لا طائل تحته، وألا ينقل منها إلا ما تدعو إليه الضرورة وتبين صحة نقله، ويظهر صدق خبره.

وأكثر ما يُروى من هذه الإسرائيليات إنما يُروى عن أربعة أشخاص: هم: عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وقد اختلفت أنظار العلماء في الحكم عليهم والثقة بهم، ما بين مجرّح وموثّق، وأكثر الخلاف يدور حول كعب الأحبار. وكان عبد الله بن سلام أكثرهم علماً، وأعلامهم قدرًا. واعتمده البخاري وغيره من أهل الحديث، ولم يُنسب إليه من التُّهم ما نُسب إلى كعب الأحبار ووهب بن منبه.

٩) المحاضرة التاسعة: (آداب التفسير الموضوعية)

أن الموضوعية في تفسير القرآن شرط أساسي وليس شرطاً احترازياً، فهو أساسي لتلقي معاني القرآن كما أرادها الله تعالى، وهو احترازي من النزوع إلى الهوى، والاغراق في الخيال، والتعرض لشطحات الميول، فالملتقي يريد معرفة هذا النص على حقيقته والغوص إلى أعماقه، والمفسر الحق هو الباحث الذي يحقق هذه الرغبة الملحة، وينهض بهذه المهمة الصعبة، متطلعاً إلى الأسرار القرآنية ناصعة أنيقة، ليحوز رضا الله تعالى، ويظفر بإقبال الناس، ويبلغ هدفه الأسنى، وقد يبدو هذا الملحظ - أول الأمر - تعجيزياً وليس الأمر كذلك، فإن قيل ما السبيل في تفسير الآيات التي يستفيد منها أهل المذاهب أدلتهم وأصول عقائدهم فيجاب: إن سرد ذلك مجرداً عن نزعة التعصب لا يعتبر من هذا الباب، وعرض جميع ذلك باعتباره منبعاً ثراً من منابع التشريع الإسلامي، لا يعني جرّ القرآن إلى ما ليس منه، بل هو أمر يدعو إلى الاعتزاز كونه ثروة علمية تضاف إلى التراث، ولكن الأمر يختلف جذرياً إذا سردت الصفحات وسودت الأوراق على أن المراد هذا دون ذاك تنكياً بمذهب، أو اعتداداً برأي دون برهان، فهذا ما لا يسمح به أدبياً وموضوعياً في تفسير القرآن العظيم، لأن هذا الملحظ كشف عن مراد نفسه، وتفسير القرآن كشف عن مراد الله تعالى، وهذا لا يمانع أن يختار رأياً يمثل وجهة نظره بعد التمحيص وإعمال الفكر والاجتهاد، يؤكد فيه ما يستفيده بالذات دون قطع على الله أن هذا هو المراد دون غيره من كلام الله، وإذا تخرج المفسر في هذا الإطار، والتخرج هنا ضرورة قائمة كان ما يتوصل إليه من التفسير دليلاً على الكشف والعرض والبيان، وليس مجالاً للهوى والمذهبية، وبذلك فلا يعد متعدياً لحدود التفسير الموضوعي، وإنما يعتبر عارضاً لبعض الوجوه المحتملة دون قطع بأحدها، إذ قد يكون المراد الحقيقي غيرها، إلا أنه قد اجتهد ضمن الضوابط والموازن العقلية أو الفنية أو اللغوية باختيار الأفضل، أو بإثبات الأظهر.

وقد تكون هذه المهمة عسيرة لا تنهياً، وأداؤها صعباً لا يركب، وقد يكون الأمر كذلك، ولكن نظرة فاحصيه إلى ما أصاب المسلمين من الخور والانهيال تدعو إلى ضرورة تعبيد هذا المنهج، وتخفف من وطأة مشاقه ومتاعبه، فقد شجعت لغة الاختلاف المتعمد والهوى المتبع السنة المستشرقين وأعداء الإسلام للنيل من كرامة الإسلام وعظمة القرآن، وكان الطريق أمامهم سهلاً وميسراً، إذ استغلوا هذا الخلاف لنفث سمومهم، ونشر دعاوهم الباطلة ضد الإسلام والمسلمين من جهة، وضد القرآن الكريم من جهة ثانية حتى تجرأ بعضهم فذهب إلى القول بتحريف القرآن نتيجة نقطة الضعف هذه في عدم الموضوعية الفكرية للتفسير، وعلى هذا فالالتزام بالموضوعية تنفي هذه الشبه من جهة، وتجعل المفسر خالص العمل لوجهه تعالى من جهة أخرى، وتلخص تفسير القرآن من التبعية من جهة ثالثة، وعند ذاك يجزم المتلقي للتفسير بسلامة قصد المفسر ونبل غايته، فيستقبل ذلك استقبالا تلقائياً يحبب إلى ذائقته القرآن، ويعنيه على الاستجابة الهادفة لأغراضه ومراميه.

إن لغة التهجم والالتهام التي نلمسها في كثير من أقوال المفسرين مع القطع بأنها لا تجدي نفعاً، ولا تغير معتقداً، ولا تثني إنساناً عن رأي يتبناه: فإنها لا تمثل القرآن، وأخلاق القرآن، ولغة القرآن، بل القرآن نفسه يشن حرباً شعواء على هذا النوع من الاسفاف واللامبالاة بشعور

الآخرين مخطئين كانوا أو مصيبين، فضلاً عن كونه يدفع بالشباب الى الهروب من حضيرة الدين، والتنكر لمبادئ القرآن، فتحتضنه البدع، وتتلقفه الضلالات.

ومزية التفسير الموضوعي: أن يلتقي الهدف الديني بالهدف الفني، ففي الوقت الذي نحافظ فيه على جوهر القرآن من التمثل، نحافظ أيضاً على حقيقة اللغة من الضياع، فتتجمع من هذا وذاك قوة متجانسة ترعى القرآن واللغة معاً، وتحوطهما بسياج من التحرز والحفاظ.

لقد سبق في علم الله تعالى شرف اللغة العربية، فشرّف بها نزول القرآن بلغتها، فبقاء العربية منوط ببقاء القرآن، وبقاء القرآن منوط بسلامة تفسيره، وسلامة تفسيره مقترنة بأداب المفسر، وآداب المفسر كما تقتضي الاحاطة والحذر واليقظة والعلم، فكذلك تقتضي الموضوعية، والموضوعية أساس التفسير، وما سوى ذلك فأهواء تتبع، ومذاهب تبتدع.

أن ما يكون بهذا السبيل يمكن إجمال معالجة بالموشرات الآتية على سبيل المثال والنموذج لا الحصر والاستقصاء.

١٠) المحاضرة العاشرة: (الأداب النفسية)

المراد بالأداب النفسية مجموعة الصفات والمَلَكات التي يتنامى بها الكمال الذاتي في تهذيب النفس وصيانتها عن الزيغ والانحراف بحيث يطمئن معها إلى الجانب الروحي عند الإنسان فضلاً عما يتمتع به من حيطة وحذر، وما يناسب ذلك إصلاح السريرة، ولزوم الطاعة ونقاء الضمير، مما يهيئ للنفس التدبّر في القرآن، والتفكّر في أسرارها، من صحّة في الاعتقاد، وإخلاص في النية، وتفويض الأمور إلى الله، وطلب العون منه في مجال المعرفة والكشف والاستزادة العلمية. إنّ ما يكون بهذا السبيل يمكن إجمال معالمه بالموشرات الآتية على سبيل المثال والنموذج لا الحصر والاستقصاء. أ- صحّة الاعتقاد: وهذا أمر ضروري تمليه طبيعة الإيمان بأنّ القرآن هو الكتاب المنزل على نبيّه المرسل دون زيادة أو نقصان، والنظر إليه بمنظور مقدس، ليكون الباحث في مضامينه مفسراً جاداً، تنبعث عقيدته من داخل النفس الإنسانية فيصبح ما يخطه يمينه نابعاً من صميم ضميره، حقيقة لا تقبل جدلاً، وعقيدة لا يداخلها ريب، يعمل بهدايا ويستضاء بألقها. أمّا الغوغائية في التفسير والتي لا تمت إلى العقيدة بصلة الوعي الهادف فهي نوع من الهذر والثرثرة يعبر بهما عن ثقافة سطحية تعتمد التحريف تارة، والتضليل تارة أخرى، ويكون همها خلط الحابل بالنابل، وهدفها إلقاء الحبل على الغارب، دون أداء أمانة أو تحمّل مسؤولية، وهنا يكمن الخطر الهدام الذي يهدّد تراث الأمية ويستهدف مجدها الشامخ، لهذا يجب مراعاة ذلك بل مجابته بالتحرز من كيد المنحرفين، وجملته من شبهات المستشرقين، وكثير من حملات ذوي العاهات النفسية والفكرية ممن يديفون السم بالعسل. ب- الإخلاص والتفويض: وإذا كان الاعتقاد خالصاً من كلّ شائبة، جاء إخلاص النية مكماً للنفس الإنسانية من كلّ نقيصة، لا سيما إذا اقترن الإخلاص بالتوكل على الله والتفويض إليه، بتخليص النفس من الآفات والدواعي، ولينسم العمل بصحّة خاطر والفرط، ونقاء القلب والسريرة، وأبرز مظاهر ذلك الحريجة في الدين، الورع عن المعاصي، والزهد في الدنيا، والتوجه نحو الله في السراء والضراء، وهذا ما يهب الإنسان من المواهب معيناً لا ينضب، فقد ورد في الأثر:

"العلم نور يقذفه الله في قلب مَنْ يشاء" على أن يكون هذا القلب مجاناً لهواه، متبعاً لأمر مولاه، متفقاً في الكتاب لله، يعمل بعلمه، ويعلمه غيره، فعن الإمام جعفر بن محمد الصادق (ع) أنه قال: "مَنْ تَعَلَّمَ الْعِلْمَ، وَعَمِلَ بِهِ، وَعَلَّمَ اللَّهُ: دَعِيَ فِي مَلَكُوتِ السَّمَاوَاتِ عَظِيمًا، فَقِيلَ: تَعَلَّمَ اللَّهُ وَعَمِلَ اللَّهُ وَعَلَّمَ اللَّهُ". ج- التدبّر والتفكّر: التدبّر في آيات القرآن، والتفكّر بمعانيه ومرامييه، من أبرز سمات المفسر الهادف، فكلّ آيات القرآن تدعو إلى التدبّر، وكلّ معانيه تستأهل التفكّر، وبهما يستعصم المفسر من الخطأ في التفسير، ويتحرز عن الإسفاف في التقرير، فتكون أحكامه عن بصيرة، وتصدر آراؤه عن دراية، إذ طبيعة التدبّر الواعي والتفكّر الجاد مصاحبة التأمل واليقظة والترصد، وكلّ أولئك مؤشرات دقيقة تستقرع الجهد، وتتحمّك في الاجتهاد، وإذا استفرغ المفسر جهده، وأقام على الاجتهاد حقائق ما يتوصل إليه، كانت النتائج أكثر أصالة، والآراء أسد تصويباً، ووصل التفسير إلى الكشف مراد الله. علم الموهبة: وقد رجّح السيوطي (٩١١ هجري) أن يتمتع المفسر نفسياً بعلم الموهبة، وهو ليس من العلوم المكتسبة، ولا من الفنون التعليمية المحصلة، وإنما المراد به الفيض الربّاني والعلم الديني استناداً إلى قوله تعالى: (وَ عَلَّمَنَا مِنْ لَدُنَّا عِلْمًا) وإليه الإشارة بحديث: "مَنْ عَمِلَ بِمَا عِلْمٌ، وَرَّثَهُ اللَّهُ عِلْمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ" وهو بهذا علم يورثه الله تعالى لمن عمل بما علم. ولعلّ المراد بعلم الموهبة: الإيحاءات التي تعترض خاطر الإنسان وتحتشد في ذهنه، فيصيبها في تفسيره دون تلقّيها من أحد، أو اكتسابها من جهة، بل هي انقذاح بالفكر، وبداهة من الفطرة تشقّ طريقها إلى النفس استئناساً بشفافيتها ونقائها، ويكون مصدر ذلك حينئذ هو الله تعالى بالموهبة والإيحاء، لا بالكسب والمعرفة، ولا يتأتى ذلك لكلّ فرد، ولا يفوز به إلاّ الصفوة المختارة في كلّ جيل، وملاك ذلك هو الصفاء الروحي والتوجه نحو الله تعالى.....

(١١) المحاضرة الحادية عشر: (الأداب الفنية)

هي مجموعة الفنون والعلوم والطاقات التي يتذرع بها المفسر لخوض لجج التفسير، فهي أدواته وآلاته، وهي قدراته وملكاته. وقد أورد السيوطي اختلاف الناس في تفسير القرآن، فهل يجوز لكلّ أحد الخوض فيه؟ قال قوم: لا يجوز لأحد أن يتعاطى تفسير شيء من القرآن، وإن كان عالماً أديباً متسعاً في معرفة الأدلة والفقه والنحو والأخبار والآثار، وليس له إلاّ أن ينتهي إلى ما روي عن النبيّ (صلى الله عليه وسلم) في ذلك، ومنهم مَنْ قال: يجوز تفسيره لمن كان جامعاً للعلوم التي يحتاج إليها المفسر. والرأي الأول: يقضي بأن يكون التفسير توقيفياً يختص بالنقل عن الأثر النبويّ، وهذا يعني حجز الفكر، وإيقاف عملية الاستنباط، وهو معارض بالأثر نفسه؛ قال ابن مسعود: "مَنْ أَرَادَ عِلْمَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ فَلْيُثَوِّرِ الْقُرْآنَ". وتثوير القرآن يعني التدبّر فيه والتنقيب عن معارفه، وفي هذا دعوة إلى الجد والاجتهاد وإعمال الفكر، وجميعها من غير المأثور، وقد ورد عن أبي الدرداء أنه قال: "لا يفقه الرجل كلّ الفقه حتى يجعل للقرآن وجوهاً". الرأي الثاني: وهو القائل بجواز تفسير القرآن مع ملكة الفنون، وقد ذهب إليه جملة من الأوائل. فيقول الزركشي: "ويجب أن يتحرى في التفسير مطابقة المفسر، وأن يتحرز في ذلك من نقص المفسر عما يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسر، أو أن يكون في ذلك المعنى زيادة لا تليق بالعرض، أو أن يكون في المفسر زيغ عن المعنى المفسر، وعدول عن طريقه حتى يكون غير مناسب له، ولو من بعض أبحاثه، بل يجتهد في أن يكون وفقه من جميع الأنحاء، وعليه بمراعاة الوضع الحقيقي والمجازي، ومراعاة التأليف، وأن يوافق بين المفردات وتلميح الوقائع، فعند

ذلك تنفجر له ينابيع الفوائد". وقد أورد السيوطي اشتراط جملة من العلوم على المفسر، فمن فسر القرآن بدونها كان مفسراً بالرأي المنهي عنه، وإذا فسرها مع حصولها لم يكن كذلك، وهذه العلوم هي: اللغة، النحو، التصريف، الاشتقاق، المعاني، البيان، البديع، القراءات، أصول الدين، أصول الفقه، أسباب النزول والقصص، الناسخ، المنسوخ، الفقه، الأحاديث المبيّنة لتفسير المجمل والمبهم. وما اشترطه يجب أن يقترن بالذائقة الفنية، وجودة الاختيار، وحسن التأمل والتتبع، ونفاذ البصيرة والقريحة، فيتصرف تصرف الناقد الخبير عند تدافع الإشكالات وتزاحم الإيرادات، وتوهم التداخل في النصوص، أو ادعاء التناقض في الآيات كما يزعم ذلك جملة من المبشرين وحفنة من المستشرقين، فينظر النص في دلالة سياقه، والجملة وما يتصل بها من شرط أو خبر أو جزاء، وظاهرة التجوز والنقل عن المعاني الأولية إلى المعاني الثانوية، ورد الألفاظ إلى ضدها أو نظيرها أو مرادفها للاستعانة على كشف معانيها، وسبر النص في منطوقه ومفهومه، ووجه الخطاب في لحنه وفحواه، وكلّ أولئك إمكانات ولفات لا بدّ من توافرها ليكون عطاء المفسر خصباً، وحديثه مرناً، بعيداً عن الجمود والقوّة، والاستقلال في الاستنباط. وهذه العلوم يجب أن تشق طريقها في التفسير مبيّنة له دون طغيانها عليه، فلا ضرورة لذلك، بل ولا ينبغي أن يكون التفسير مشحوناً بها بمناسبة وغير مناسبة، فيعود مضماراً لها، ويتجنّى من خلالها على التفسير، وإنما المفروض أن تكون دلالات وإشارات يتوصل معها إلى فهم القرآن، لا أن تكون كلّ شيء في تفسير القرآن. والملاحظ تقارب آراء العلماء في هذا الجانب حتى نقل الخلف عن السلف؛ فالشروط الفنية تكاد تكون واحدة عن الجميع، إلا أنّها تتفاوت تأكيداً واستحساناً. بقي أن نقف مع اللغة والبلاغة وقفة متأنية، لأنّهما العلمان اللذان يفتقان ما في القرآن من خصائص ومميزات وإشارات، ولأنّهما يقربان المنهج الموضوعي بعيداً عن التأثير الجانبي. اللغة لم تكن هملاً دون ضوابط، وقيمتها الجمالية ليست مجهولة المعالم، وقد جاء القرآن فكان حدثاً جديداً في تطوير هذه اللغة، يخطط لمستقبلها، ويدعو إلى نموها وصقلها والحفاظ عليها، ومن هنا اتّجهت آراء العلماء إلى جعلها لغة علمية يحددها الضبط، وكان النص القرآني حافزاً لهذا الاتجاه فنشأت مدرستان عن ذلك: الأولى: تقول أنّ اللغة وفروعها إنما اتّسعت للحبشة على القرآن من الألفاظ فيه، والاحتراز من الوقوع في الخطأ اللفظي أو المعنوية عند تبينه، فيكون عمل اللغة ضابطاً وقائياً للعرب عن اللحن والخطأ، ولغير العرب عن التبديل والتحريف. والثانية: تقول أنّ التحقيق في اللغة والضبط لها قد عاد ضرورة لا للاحتراز عن اللحن والخطأ بل لفهم القرآن فهماً أصيلاً بعد أن دخل غير العرب في الإسلام فتكون اللغة هدفاً أساسياً وتعليمياً في وقت واحد لفهم النصوص القرآنية. وفي كلا الأمرين يبدو للباحث أثر القرآن الكريم في حفظ اللغة، وأثر اللغة في ضبط القرآن، وتحيل النحو الصدارة في هذا المقام من بين علوم اللغة فارتبط بالقرآن من حيث صحّة القراءة وشذوذها، واتّصل بعلم القراءات المختلفة ووجوه تصحيحها ورفضها، فكان دوره المهم في بيان موقع مفردات القرآن، مضاهياً بل متفوقاً على دور اللغة في التأصيل والاشتقاق، وقد حققاً معاً علاقات النظم القرآني وأصول التأليف في ربط ما تقدم من الآيات بما تأخر وبالعكس، واتّحدوا في إنجاز معرفة الجذور الأولية للألفاظ وكيفية محلها من الجمل والتراكيب، فاقتربت الظواهر اللغوية بالظواهر الفنية، واتّسع الملحظ النصي لشمول الملحظ الجمالي، وقد شارك هذا في تيسير قراءة القرآن وضبطها على الوجه الأصح والأفصح، وساعد في الكشف عن طاقاته وتأثيرها في النفس الإنسانية، فكان شأن النحاة كشأن المعجميين واللغويين من الواعين بهذا إلى تفسير القرآن في حدود اللغة. ومما

تقدم يبدو لنا مدى حاجة المفسر إلى الدراسات التخصصية الدقيقة، والفنون العلمية المتشعبة التي تمهد له الطريق ليكون عمله في التفسير متسماً بالدقة، وجهوده مقاربة للسداد، فلا تغيب عنه شاردة بالأعراض، ولا يفرّ منه موروث بالتلكؤ، لتلتقي عنده اللغة بالأسلوب، والفكر بالخصائص، والفن بقرائن الأحوال. وفي هذا الضوء تتحدد مسؤولية المفسر العلمية في ضوء موسوعته الفنية، فمن لم تتوافر له الإمكانيات المتعدّدة في جملة العلوم الإسلامية والعربية وما هو بإطارها وفي سياقها، فأقدامه على التفسير عملية انتحارية لا مسوّغ لها فناً، كما لا مبرر لها شرعاً، فالعدة والأداة مثلاً زمان لتفسير القرآن العظيم، العدة في العلوم المتعدّدة، والأداة في الذائقة الفنية التي تضع التأويل موضعه المناسب دون تجوّز أو تزيّد، فلا يدخل فيه ما ليس منه إلا ضرورة، ولا يخرج منه شيء حتى مع الضرورة، لهذا وسواه فالأمر صعب مستصعب، وخوضه إقدام جريء، وقد يقصّر المفسّر حينئذٍ، ولكنّه ماجور إن عمل بعلمه المتشعب، واستخدمه بحسب طاقته في التفسير.....

١٢) المحاضرة الثانية عشر: (مرحلة نشأة التفسير)

جرت سنة الله أن يرسل كل رسول بلسان قومه. ليتم تخاطبه معهم: {وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ}، وأن يكون الكتاب الذي أنزل عليه بلسانه ولسانهم، وإذا كان لسان محمد -صلى الله عليه وسلم- عربياً فإن الكتاب الذي أنزل عليه يكون بلسان عربي، وبذلك نطق محكم التنزيل: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ}. {وَإِنَّهُ لَتَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ، نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ، عَلَى قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ الْمُنذِرِينَ، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ}.

فألفاظ القرآن عربية، ووجوه المعاني في القرآن توافق وجوه المعاني عند العرب، وإذا كانت هناك ألفاظ قليلة تختلف فيها أنظار العلماء، فهي من لغات أخرى وعربت، أم هي عربية بحثة ولكنها مما تواردت عليها اللغات؟ فإن هذا لا يخرج القرآن عن أن يكون عربياً.

والذي عليه المحققون أنها كلمات اتفقت فيها ألفاظ العرب مع ألفاظ غيرهم من بعض أجناس الأمم. وهذا هو ما رجحه جهبذ المفسرين ابن جرير الطبري. فقد أورد ما روي في ذلك كقوله تعالى: {يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ}، قيل: الكفلان: ضعفان من الأجر بلسان الحبشة. وقوله: {إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ}، قيل: بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا: نشأ. وقوله: {يَا جِبَالُ أَوَّبي مَعَهُ}، قيل: سبحي بلسان الحبشة، وقوله: {فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ}، قيل: الأسد بالحبشية. وقوله: {حِجَارَةٌ مِنْ سَبْجِيلٍ}، قيل فارسية أعربت - أورد الطبري ما روي في ذلك ثم بيّن أن أحداً لم يقل إن هذه الأحرف وما أشبهها لم تكن للعرب كلاماً، وإنما قال بعضهم: حرف كذا بلسان الحبشة معناه كذا، وحرف كذا بلسان العجم معناه كذا، وقد ظهر أن بعض الألفاظ اتفقت فيها الألسن المختلفة، كالدرهم والدينار والدواة والقلم والقرطاس، فأبي مرجح يجعل اللفظ من لغة بعينها ثم نقل إلى اللغة الأخرى؟ فليس أحد الجنسين أولى بأن يكون أصل ذلك كان من عنده من الجنس ومدعي ذلك يدعي شيئاً بلا دليل.

١٣) المحاضرة الثالثة عشر: (التفسير في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه)

التفسير في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه:

تكفل الله تعالى لرسوله بحفظ القرآن وبيانه: {إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ، فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ}، فكان النبي -صلى الله عليه وسلم- يفهم القرآن جملة وتفصيلاً. وكان عليه أن يبيّنه لأصحابه: {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ}.

وكان الصحابة -رضي الله عنهم- يفهمون القرآن كذلك؛ لأنه نزل بلغتهم. وإن كانوا لا يفهمون دقائقه، يقول ابن خلدون في مقدمته: "إن القرآن نزل بلغة العرب - وعلى أساليب بلاغتهم، فكانوا كلهم يفهمونه، ويعلمون معانيه في مفرداته وتراكيبه" ولكنهم مع هذا كانوا يتفاوتون في الفهم، فقد يغيب عن واحد منهم ما لا يغيب عن الآخر.

أخرج أبو عبيد في الفضائل عن أنس: أن عمر بن الخطاب قرأ على المنبر: {وَفَاكِهَةً وَأَبًّا}، فقال: هذه الفاكهة قد عرفناها، فما الأب؟ ثم رجع إلى نفسه فقال: إن هذا لهو التكلف يا عمر"

وأخرج أبو عبيد من طريق مجاهد عن ابن عباس قال: كنت لا أدري ما: {فَاطِرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ} حتى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، يقول: أنا ابتدأتها"، ولذا قال ابن قتيبة: "إن العرب لا تستوي في المعرفة بجميع ما في القرآن من الغريب والمتشابه، بل إن بعضها يفضل في ذلك عن بعض"، وكان الصحابة يعتمدون في تفسيرهم للقرآن بهذا العصر على:

أولاً: القرآن الكريم: فما جاء مُجملاً في موضع جاء مبيناً في موضع آخر، تأتي الآية مطلقة أو عامة، ثم ينزل ما يقيدتها أو يخصصها، وهذا هو الذي يسمى بتفسير القرآن بالقرآن ولهذا أمثلة كثيرة، فقصص القرآن جاء موجزاً في بعض المواضع ومسهباً في مواضع أخرى، وقوله تعالى: {أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ}، فسرته آية: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ} ٤، وقوله تعالى: {لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ}، فسرته آية: {إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ}.

ثانياً: النبي، صلى الله عليه وسلم: فهو المبيّن للقرآن، وكان الصحابة يرجعون إليه إذا أشكل عليهم فهم آية من الآيات، عن ابن مسعود قال: لما نزلت هذه الآية: {الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ}، شق ذلك على الناس فقالوا: يا رسول الله، وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: "إنه ليس الذي تعنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: {إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ} إنما هو الشرك".

كما كان الرسول -صلى الله عليه وسلم- يبيّن لهم ما يشاء عند الحاجة، عن عقبة بن عامر قال: "سمعت رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول وهو على المنبر: {وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ} "ألا وإن القوة الرمي"

وعن أنس قال: قال رسول الله، صلى الله عليه وسلم: "الكوثر نهر أعطانيه ربي في الجنة".

وقد أفردت كتب السنّة باباً للتفسير بالمأثور عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقال الله تعالى: {وَمَا أَنْزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ إِلَّا لِتُبَيِّنَ لَهُمُ الَّذِي اخْتَلَفُوا فِيهِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}.

ومن القرآن ما لا يُعلم تأويله إلا ببيان الرسول -صلى الله عليه وسلم- كتفصيل وجوه أمره ونهيه، ومقادير ما فرضه الله من أحكام، وهذا البيان هو المقصود بقوله، صلى الله عليه وسلم: "ألا وإني أوتيت الكتاب ومثله معه".

ثالثاً- الفهم والاجتهاد: فكان الصحابة إذا لم يجدوا التفسير في كتاب الله تعالى، ولم يجدوا شيئاً في ذلك عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- اجتهدوا في الفهم، فإنهم من خُصَّ العرب، يعرفون العربية، ويُحسنون فهمها، ويعرفون وجوه البلاغة فيها.

واشتهر بالتفسير من الصحابة جماعة منهم: الخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وأبي بن كعب، وزيد بن ثابت، وأبو موسى الأشعري، وعبد الله بن الزبير، وأنس بن مالك، وعبد الله بن عمر، وجابر بن عبد الله، وعبد الله بن عمرو بن العاص، وعائشة، على تفاوت فيما بينهم قلة وكثرة، وهناك روايات منسوبة إلى هؤلاء وغيرهم في مواضع متعددة من تفسير القرآن بالمأثور تتفاوت درجتها من حيث السند. صحة وضعاً.

ولا شك أن التفسير بالمأثور عن الصحابة له قيمته، وذهب جمهور العلماء إلى أن تفسير الصحابي له حكم المرفوع إذا كان مما يرجع إلى أسباب النزول وكل ما ليس للرأي فيه مجال. أما ما يكون للرأي فيه مجال فهو موقوف عليه ما دام لم يُسند إلى رسول الله، صلى الله عليه وسلم، والموقوف على الصحابي من التفسير يوجب بعض العلماء الأخذ به؛ لأنهم أهل اللسان، ولما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم الصحيح. قال الزركشي في "البرهان": "اعلم أن القرآن قسمان: قسم ورد تفسيره بالنقل، وقسم لم يرد، والأول: إما أن يرد عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أو الصحابة، أو رءوس التابعين - فالأول يُبحث فيه عن صحة السند، والثاني يُنظر في تفسير الصحابي، فإن فسره من حيث اللغة فهم أهل اللسان، فلا شك في اعتماده. أو بما شاهدوه من الأسباب والقرائن فلا شك فيه".

وقال الحافظ ابن كثير في مقدمة تفسيره: "وحيث إذا لم نجد التفسير في القرآن ولا في السنة رجعنا في ذلك إلى أقوال الصحابة، فإنهم أدري بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال التي اختصوا بها، ولما لهم من الفهم التام والعلم الصحيح والعمل الصالح ولا سيما علماءهم وكبرائهم كالأئمة الأربعة، والخلفاء الراشدين، والأئمة المهتدين المهديين، وعبد الله بن مسعود، رضي الله عنهم"، ولم يدون شيء من التفسير في هذا العصر؛ لأن التدوين لم يكن إلا في القرن الثاني، وكان التفسير فرعاً من الحديث، ولم يتخذ شكلاً منظماً بل كانت هذه التفسيرات تُروى منثورة لآيات متفرقة. من غير ترتيب وتسلسل لآيات القرآن وسوره كما لا تشمل القرآن كله.

١٤) المحاضرة الرابعة عشر: (التفسير في عصر التابعين)

كما اشتهر بعض أعلام الصحابة بالتفسير، اشتهر بعض أعلام التابعين الذين أخذوا عنهم من تلاميذهم بالتفسير كذلك معتمدين في مصادره على المصادر التي جاءت في العصر السابق بالإضافة إلى ما كان لهم من اجتهاد ونظر، قال الأستاذ محمد حسين الذهبي: "وقد اعتمد هؤلاء المفسرون في فهمهم لكتاب الله تعالى على ما جاء في الكتاب نفسه، وعلى ما روه عن الصحابة عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وعلى ما روه عن الصحابة من تفسيرهم

أنفسهم. وعلى ما أخذوه من أهل الكتاب مما جاء في كتبهم، وعلى ما يفتح الله به عليهم من طريق الاجتهاد والنظر في كتاب الله تعالى.

وقد روت لنا كتب التفسير كثيرًا من أقوال هؤلاء التابعين في التفسير قالوها بطريق الرأي والاجتهاد، ولم يصل إلى علمهم شيء فيها عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عن أحد من الصحابة.

وقد قلنا فيما سبق: إن ما نُقل عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- وعن الصحابة من التفسير لم يتناول جميع آيات القرآن، وإنما فسروا ما غمض فهمه على معاصريهم، ثم تزايد هذا الغموض -على تدرج- كلما بُعد الناس عن عصر النبي -صلى الله عليه وسلم- والصحابة، فاحتاج المشتغلون بالتفسير من التابعين إلى أن يكملوا بعض هذا النقص، فزادوا في التفسير بمقدار ما زاد من غموض، ثم جاء من بعدهم فأتوا تفسير القرآن تباعًا، معتمدين على ما عرفوه من لغة العرب ومناحيهم في القول، وعلى ما صح لديهم من الأحداث التي حدثت في عصر نزول القرآن، وغير هذا من أدوات الفهم ووسائل البحث.

لقد اتسعت الفتوحات الإسلامية، وانتقل كثير من أعلام الصحابة إلى الأمصار المفتوحة، ولدى كل واحد منهم علم. وعلى يد هؤلاء تلقى تلاميذهم من التابعين علمهم، وأخذوا عنهم، ونشأت مدارس متعددة، ففي مكة نشأت مدرسة ابن عباس واشتهر من تلاميذه بمكة: سعيد بن جبير، ومجاهد، وعكرمة مولى ابن عباس، وطاووس بن كيسان اليماني، وعطاء بن أبي رباح.

وهؤلاء جميعًا من الموالي، وهم يختلفون في الرواية عن ابن عباس قلة وكثرة، كما اختلف العلماء في مقدار الثقة بهم والركون إليهم، والذي ورد فيه شيء ذو بال هو عكرمة، فإن العلماء يختلفون في توثيقه وإن كانوا يشهدون له بالعلم والفضل.

وفي المدينة اشتهر أبي بن كعب بالتفسير أكثر من غيره، وكثر ما نُقل عنه في ذلك. واشتهر من تلاميذه من التابعين الذين أخذوا عنه مباشرة أو بالواسطة: زيد بن أسلم، وأبو العالية، ومحمد بن كعب القرظي.

وفي العراق نشأت مدرسة ابن مسعود التي يعتبرها العلماء نواة مدرسة أهل الرأي: وعُرف بالتفسير من أهل العراق كثير من التابعين. اشتهر منهم علقمة بن قيس، ومسروق، والأسود بن يزيد، ومرة الهمذاني، وعامر الشعبي، والحسن البصري، وقتادة بن دعامة السدوسي.

وهؤلاء هم مشاهير المفسرين من التابعين في الأمصار الإسلامية الذين أخذ عنهم أتباع التابعين من بعدهم. وخلفوا لنا تراثًا علميًا خالدًا.

واختلف العلماء فيما أثر عن التابعين من تفسير إذا لم يؤثر في ذلك شيء عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أو عن الصحابة، أيؤخذ بأقوالهم أم لا؟

فذهب جماعة إلى أنه لا يؤخذ بتفسيرهم؛ لأنهم لم يشاهدوا القرائن والأحوال التي نزل عليها القرآن، فيجوز عليهم الخطأ في فهم المراد، وذهب أكثر المفسرين إلى أنه يؤخذ بتفسيرهم؛

لأنهم تلقوه غالبًا عن الصحابة، والذي يترجح أنه إذا أجمع التابعون على رأي فإنه يجب علينا أن نأخذ به ولا نتعداه إلى غيره.

قال ابن تيمية: "قال شعبة بن الحجاج وغيره: أقوال التابعين ليست حجة، فكيف تكون حجة في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم ممن خالفهم. وهذا صحيح، أما إذا أجمعوا على الشيء فلا يرتاب في كونه حجة، فإن اختلفوا فلا يكون قول بعضهم حجة على بعض ولا على من بعدهم، ويُرجع في ذلك إلى لغة القرآن أو السنة، أو عموم لغة العرب، أو أقوال الصحابة في ذلك"، وقد ظل التفسير محتفظًا في هذا العصر بطابع التلقي والرواية، ولكن التابعين - بعد أن كثر دخول أهل الكتاب في الإسلام، نقلوا عنهم في التفسير كثيرًا من الإسرائيليات، كالذي يُروى عن عبد الله بن سلام، وكعب الأحبار، ووهب بن منبه، وعبد الملك بن عبد العزيز بن جريح، كما بدأ الاختلاف فيما يُروى عنهم من تفسير لكثرة أقوالهم. ومع هذا فإنها أقوال متقاربة أو مترادفة، فهو من باب اختلاف العبارة لا اختلاف التباين والتضاد.

١٥) المحاضرة الخامسة عشر: (التفسير في عصور التدوين)

بدأ التدوين في أواخر عهد بني أمية، وأوائل عهد العباسيين، وحظي الحديث بالنصيب الأول في ذلك، وشمل تدوين الحديث أبوابًا متنوعة، وكان التفسير بابًا من هذه الأبواب، فلم يُفرد له تأليف خاص يفسر القرآن سورة سورة، وآية آية، من مبدئه إلى منتهاه، واشتدت عناية جماعة برواية التفسير المنسوب إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أو إلى الصحابة، أو إلى التابعين، مع عنايتهم بجمع الحديث. وفي مقدمة هؤلاء: يزيد بن هارون السلمي المتوفى سنة ١١٧ هجرية، وشعبة بن الحجاج المتوفى سنة ١٦٠ هجرية، ووكيع بن الجرح المتوفى سنة ١٩٧ هجرية، وسفيان بن عيينة المتوفى سنة ١٩٨ هجرية، وروح بن عبادة البصري المتوفى سنة ٢٠٥ هجرية، وعبد الرزاق بن همام المتوفى سنة ٢١١ هجرية، وآدم بن أبي إياس المتوفى سنة ٢٢٠ هجرية، وعبد بن حميد المتوفى سنة ٢٤٩ هجرية، ولم يصل إلينا من تفاسيرهم شيء، وإنما روي ما نقل مسندًا إليهم في كتب التفسير بالمأثور، جاء بعد هؤلاء من أفرد التفسير بالتأليف وجعله علمًا قائمًا بنفسه منفصلًا عن الحديث. ففسر القرآن حسب ترتيب المصحف. وذلك كابن ماجه المتوفى سنة ٢٧٣ هجرية، وابن جرير الطبري المتوفى سنة ٣١٠ هجرية، وأبو بكر بن المنذر النيسابوري المتوفى سنة ٣١٨ هجرية. وابن أبي حاتم المتوفى سنة ٣٢٧ هجرية، وأبو الشيخ بن حبان المتوفى سنة ٣٦٩ هجرية، والحاكم المتوفى سنة ٤٠٥ هجرية، وأبو بكر بن مردويه المتوفى سنة ٤١٠ هجرية، وتفاسير هؤلاء مروية بالإسناد إلى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وإلى الصحابة والتابعين، وأتباع التابعين مع الترجيح أحيانًا فيما يُروى من آراء، واستنباط بعض الأحكام، والإعراب عند الحاجة، كما فعل ابن جرير الطبري.

ثم جاء على أثر هؤلاء جماعة من المفسرين لم يتجاوزوا حدود التفسير بالمأثور، ولكنهم اختصروا الأسانيد، وجمعوا شتات الأقوال دون أن ينسبوا إلى قائلها، وبهذا التبس الأمر، ولم يتميز الصحيح من السقيم.

اتسعت العلوم، وتم تدوينها، وتشعبت فروعها، وكثر الاختلاف، وأثيرت مسائل الكلام، وظهر التعصب المذهبي، واختلطت علوم الفلسفة العقلية بالعلوم النقلية، وحرصت الفرق الإسلامية على دعم مذهبها فأصاب التفسير من هذا الجو غباره، وأصبح المفسرون يعتمدون في تفسيرهم على الفهم الشخصي،، ويتجهون اتجاهات متعددة، وتحكمت فيهم الاصطلاحات العلمية، والعقائد المذهبية، والثقافة الفلسفية، واهتم كل واحد من المفسرين بحشوه بما برز فيه من العلوم الأخرى، فصاحب العلوم العقلية يُعنى في تفسيره بأقوال الحكماء والفلاسفة كفخر الدين الرازي. وصاحب الفقه يُعنى بالفروع الفقهية كالجصاص والقرطبي، وصاحب التاريخ يُعنى بالقصص والأخبار كالثعلبي والغازي، وصاحب البدعة يؤول كلام الله على مذهبه الفاسد، كالرمانى والجبائي، والقاضي عبد الجبار والزمخشري من المعتزلة وملا محسن الكاشي من الإمامية الاثني عشرية، وصاحب التصوف يستخرج المعاني الإشارية كابن عربي.

هذا مع علوم النحو والصرف والبلاغة، وهكذا أصبحت كتب التفسير تحمل في طياتها الغث والثمين، والنافع والضار، والصالح والفاقد. وحمل كل مفسر آيات القرآن ما لا تتحمله، انتصاراً لمذهبه، ورداً على خصومه، وفقد التفسير وظيفته الأساسية في الهداية والإرشاد ومعرفة أحكام الدين.

وبذلك طغى التفسير بالرأي على التفسير بالأثر، وتدرج التفسير في العصور المتتابعة على هذا النمط، بنقل المتأخر عن المتقدم، مع الاختصار تارة، والتعليق أخرى، حتى ظهرت أنماط جديدة في التفسير المعاصر، حيث غني بعض المفسرين بحاجات العصر، وتناولوا في تفسيرهم الكشف عما تضمنه القرآن الكريم من أسس الحياة الاجتماعية، ومبادئ التشريع، ونظريات العلوم، كتفسير الجواهر، وتفسير المنار، والظلال.

المراجع المصادر:

- (١) التفسير والمفسرون: الشيخ محمد حسين الذهبي.
- (٢) مباحث في علوم القرآن: الشيخ مناع القطان.
- (٣) مناهج المفسرين: الدكتور خليل رجب حمدان الكبيسي.
- (٤) التبيان في علوم القرآن: طاهر الجزائري.
- (٥) منهج الفرقان في علوم القرآن: محمد علي سلامة.
- (٦) مناهل العرفان في علوم القرآن: محمد عبد العظيم الزرقاني.
- (٧) مباحث في علوم القرآن: صبحي الصالح.
- (٨) إتقان البرهان في علوم القرآن: فضل حسن عباس.
- (٩) الواضح في علوم القرآن: مصطفى ديب البغا.
- (١٠) مباحث في علوم القرآن: مساعد الطيار.

